

فاجبت بانها لا تترجمه ان كانت مطلقا حيث لم يقصد
وان كانت بالمدفقا لوانا سمي بالمحيط والذاهل
كالعامد **واما الاقرار بها** في اقرار البراءة يكتب
سما بانه اقرار بين يدي الشهود وهذا اعلى اقسام الاول
ان يكتب ولا يقول شيئا فانه لا يكون اقرارا فلا يحل
الشهادة بانه اقرار قال القاضى النسفي ان يكتب منه
مستوثقا وعلم القاضى جلاله الشهادة على اقراره كما
لو اقر كذلك وان لم يقل اسهد على به فقل هذا اذا
كتب للغائب على وجه الرسالة اما بعد ذلك على
كذا يكون اقرارا لان الكتابة من الغائب كالخطاب
من الحاضر فيكون تكلمها والعامه على خلافه لان
الكتابة قد تكون للتخيرية وفي حق الاخوس يشترط
ان يكون معنونا مصدقا وان لم يكن الى الغائب
الذي كتب وقرع عند الشهود لم ان يشهدوا به وان
لم يقل اسهد واعني الثالث ان يقرأ هذا عندهم
عنه فيقول الكاتب اسهد واعني بما فيه الرابع
ان يكتب عندهم ويقول اسهد واعني بما قبله
كان اقرارا والا فلا وكذا القاضى ادعي عليه ما لا يخرج
خطا وقال انه خط المدعي عليه هذا الما لفا نكرك
يكون خطه فاسمك فكان بين الخططين شهادته
ظاهرة دالة على انها خطا كاتب واحد لا يحكم عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين بعثهم في
الانبياء والمرسلين
فانهم كانوا
الابرار المقبولين
الذين هموا
بالهدى والبرهان
الذين هموا
بالنور والهدى
الذين هموا
بالرحمة والبرهان
الذين هموا
بالهدى والبرهان
الذين هموا
بالنور والهدى
الذين هموا
بالرحمة والبرهان

بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي
وان احرره لکن ليس بهذا المال وشمه لا يجب كناهنا
الا في اذكار العلة والصراف والشمس وانتي وصيا
من القضا من العوايد انه يعمل بدقرا البيع والقرن
والعسار والخطا فيه محذور في ما به ملك انكاره
بالاستيما حتى لو وجد حزي في دارنا فانا لنا رسول
الملك لم يصدق الا ان كان معه ثمانية في سبيلنا
فيعمل به **واما اعتبار الراوي** بما في كتابه قال الشافعي
علي خطه والقاضى علي علامته عند عدم التذكر
غير جائز عند الامام وجوز ابو يوسف للراوي
والقاضى دون الشاهد وجوز محمد للكل ان
يتقن به وان لم يتذكر توسعة علي اناس قال
شمس الائمة الحلواي يبين ان يفتي بقول محمد وكذا
في الاجناس انتهى وفي اجازات البراءة لمر الصكا
بكتابة الاجارة واشهد والفرسخا العقد لا يتعقد خلاف
صكك الاقرار والمهر انتهى واحتلوا فيها لوانا لورد
بببب الصك بطلاقها فعيل بيع وهو اقرار به وقيل
هو لو قيل فلا يبيع حتى يكتب به فيقول وهو الصحيح
في زماننا كذا في التنية وفيها بعد وقيل لا يبيع
وان كتب الا اذا نوي الطلاق وفي المستبحي بالجمعة
ومن راي خطه وعرضه وسعد ان يشهد اذ كان في

ظ
اذكار

نوعه في الخلاصة صح